# تحرك عاجل

## محاكمة مؤسس أحد المواقع الإلكترونية بتهمة "الرِدة"

**بدأت محاكمة مؤسس أحد المواقع الإلكترونية في السعودية بتهمة "الردة"، التي يُعاقب عليها بالإعدام. وتعتبر منظمة العفو الدولية مؤسس الموقع من بين سجناء الرأي.**

لا يزال رائف بدوي (25 عاماً) الذي أسس موقع "الشبكة الليبرالية السعودية الحرة" للنقاشات السياسية والاجتماعية قيد الاحتجاز في سجن بريمان بجدة منذ 17 يونيو/ حزيران 2012. ولقد أُسندت إلى رائف تهمتي "إنشاء موقع إلكتروني يمس بالنظام العام"، و"الاستهزاء ببعض الرموز الدينية". وقد بدأت محاكمته في يونيو 2012 بالمحكمة الجزائية في جدة، وهي محاكمة شابها الكثير من المخالفات. وبحسب ما أفاد به محاميه، فلقد جرى استبدال القاضي الذي عُين للنظر في قضيته بآخرٍ سبق له وأن دعا إلى معاقبة رائف بدوي بتهمة الردة. ولقد طعن المحامي في حيادية القاضي أثناء سير القضية.

وتأتي التهم الموجهة إلى رائف بدوي على خلفية بضعة مقالات كتبها، بما في ذلك مقال حول "عيد الحب"، حيث تحظر السعودية الاحتفال بمثل هذه المناسبات. ولقد اتُهم رائف بدوي بالازدراء بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر – أو ما يُعرف أيضاً باسم الشرطة الدينية – إذ خلُص في نهاية مقاله إلى ما نصه: " هنيئاً لكل شعوب الأرض بعيد الحب، وهنيئاً لنا نحن جميعاً بهيئة الأمر بالمعروف معلمتنا الفضيلة والحريصة دائماً على أن يكون جميع أفراد الشعب السعودي من أهل الجنة ". كما تُشير التهم المسندة لرائف إلى تقاعسه عن حذف مقالات كتبها آخرون على موقعه – وخصوصاً المقال الذي ذكر أن جامعة الإمام محمد بن سعود قد أصبحت "وكراً للإرهابيين".

وفي 17 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، أحالت المحكمة الجزائية بجدة قضية رائف إلى المحكمة العامة بجدة، مع توصيةٍ بمحاكمته بتهمة "الردة". وفي 22 ديسمبر أجبرت المحكمة العامة رائف بدوي على التوقيع على وثائق تتيح الشروع في محاكمته بتهمة "الردة".

ولقد جرى نقل رائف بدوي إلى المستشفى للعلاج بتاريخ 28 ديسمبر الماضي، ليتضح بعدها أنه قد أُصيب بداء السكري.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية، أو الإنكليزية، أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- مناشدة السلطات كي تطلق سراح رائف بدوي فوراً ودون شروط بوصفه أحد سجناء الرأي الذي احتُجز لا لشيء سوى لممارسته لحقه في حرية التعبير عن الرأي بشكل سلمي؛
- والإهابة بتلك السلطات كي تُسقط جميع التهم الموجهة إليه، وأن تكف عن اتهام الأشخاص وإدانتهم بتهمة "الردة"، كون ذلك يُعد أحد أشكال انتهاك الحق في حرية التعبير عن الرأي، وحرية المعتقد.

الرجاء إرسال مناشداتكم قبل 18 فبراير/ شباط 2013 إلى:

**خادم الحرمين الشريفين، ورئيس مجلس الوزراء**
جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
مكتب جلالة الملك
الديوان الملكي، الرياض
المملكة العربية السعودية
رقم الفاكس: (عبر فاكس وزارة الداخلية)

**وزير الداخلية**
صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود
وزارة الداخلية،ص. ب. 2933، طريق المطار
الرياض 11134، المملكة العربية السعودية
فاكس رقم: 3125 403 1 966+ (الرجاء تكرار

**ونسخ إلى:**
وزير العدل
معالي الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى
وزارة العدل
شارع الجامعة
الرياض 11161
المملكة العربية السعودية
فاكس: 0311 402 1 966+ /1741 401 1 966+

AMNESTY INTERNATIONAL

| | | |
|---|---|---|
| 3125 403 1 966+ (الرجاء تكرار المحاولة) | المحاولة) | **المخاطبة: معالي الوزير** |
| **المخاطبة: صاحب الجلالة، خادم الحرمين الشريفين** | **المخاطبة: صاحب السمو الملكي** | |

**كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين السعوديين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:**

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

# تحرك عاجل

## محاكمة مؤسس أحد المواقع الإلكترونية بتهمة "الرِدة"

### معلومات إضافية

عكفت السلطات السعودية مؤخراً على استهداف عددٍ من المدافعين عن حقوق الإنسان ومنتقدي الحكومة، وذلك من خلال اللجوء إلى محاكمتهم، وكذلك من خلال اتخاذ تدابير تعسفية بحقهم من قبيل منعهم من السفر خارج البلاد. ولا تلبي المحاكم في السعودية المعايير الدولية الخاصة بالمحاكمات العادلة. ونادراً ما يُسمح للمتهمين بأن يحظوا بتمثيل رسمي من خلال محامٍ، ولا يتم إحاطتهم علماً بسير الإجراءات القانونية المتخذة بحقهم. وقد تجري إدانة المتهمين على أساس الاعترافات المنتزعة منهم بالإكراه أو عن طريق الحيلة.

وتطبق المملكة العربية السعودية عقوبة الإعدام في طيف واسع من الجرائم بما فيها "الردة". ولا يتسق تجريم "الردة" مع الحق في حرية الديانة أو المعتقد والتفكير والرأي حسب ما تنص عليه المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولقد تمكنت منظمة العفو الدولية من توثيق حالات عديدة في السعودية حُكم على بعض الأشخاص فيها بالإعدام بسبب تعليقات لهم اعتُبرت أنها مخالفة للإسلام إلى درجة اعتبار أصحابها مرتدين يستحقون الإعدام.

وخلال العامين الماضيين فقط، اعتُقل عدة أشخاص واتُهموا "بالردة" جراء ما كتبوه من تعليقات على مواقع التواصل الاجتماعي من قبيل تويتر. وما حمزة كاشغري إلا أحد هؤلاء؛ إذ غادر كاشغري السعودية بتاريخ 6 فبراير/ شباط الحالي عقب تهديد بعض علماء الدين له بالقتل بتهمة الردة والكفر جراء نشره تعليقات على موقع تويتر اعتُبرت مسيئة بحق النبي محمد صلى الله عليه وسلم. وعقب يوم واحد من مغادرته البلاد، أصدر الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود أمراً إلى وزارة الداخلية يقضي باعتقال حمزة كاشغري، ومحاسبته على ما صدر عنه من تعليقات. واعتقلت السلطات الماليزية حمزة يوم 9 فبراير/ شباط دون أن توجه له تهم تتعلق بارتكاب جرائم معترف بها دولياً، وذلك أثناء تواجده في المطار في طريقه إلى نيوزيلندا. وقام الماليزيون بتسليمه إلى السلطات السعودية على الرغم من الدعوات التي أطلقتها المنظمات المحلية والدولية بغية عدم إجباره على العودة إلى المملكة. ولا يزال كاشغري قيد الاحتجاز منذ ذلك الحين.

ولقد عرضت منظمة العفو الدولية تفاصيل حملة قمع حرية التعبير عن الرأي والاحتجاجات في السعودية التي تتم تحت مسمى الأمن، وذلك في معرض تقريرها الصادر في الأول من ديسمبر 2011 بعنوان "القمع باسم الأمن في السعودية" (رقم الوثيقة: MDE 23/016/2011)، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/016/2011/en .

كما يُرجى الاطّلاع على البيان الصحفي الصادر حول حملة قمع الناشطين الأخيرة بعنوان "سلطات المملكة العربية السعودية تشدد القمع ضد نشطاء حقوق الإنسان" في 18 يونيو 2012، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://www.amnesty.org/ar/news/saudi-arabia-ramps-clampdown-human-rights-activists-2012-06-18؛ كما يُرجى الاطلاع على البيان الصحفي الخاص بقضية رائف بدوي والصادر في 24 ديسمبر 2012 بعنوان "السعودية تلجأ إلى خنق النقاش باستخدام جريمة الردة التي يُعاقب عليها بالإعدام"، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://www.amnesty.org/en/news/saudi-arabia-uses-capital-offence-apostasy-stifle-debate-2012-12-24 .

الاسم: رائف بدوي
الجنس: ذكر